

## الفصل الرابع

# الأخطار التي تهدد الصحة والأمة الإسلاميتين

obeikandi.com

هناك ثلاثة أخطار تهدد الصحة والأمة الإسلاميتين،  
هي: القطرية، العولة، اسرائيل، فكيف نشأت تلك الأخطار؟  
وما الصور التي يتحقق فيها ذلك التهديد؟

### الخطر الأول: القطرية :

تعرض الآن وحدة الأمة الإسلامية إلى أخطر تهديد على  
مدار القرون الماضية جميعها، وهذا التهديد جاء من الكيانات  
القطرية التي تسعى إلى تأسيس ثقافي مستقل بها، مما سيؤدي إلى  
تقسيم الأمة الواحدة إلى أمم متعددة مختلفة، ولكن هذا التأسيس  
الثقافي للقطرية مرّ بمرحلتين:

**الأولى:** مرحلة تقسيم الأمة الواحدة إلى أمتين: عربية وتركية وقد  
جاء ذلك على يد دولة الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨م من الجهة  
التركية وعلى يد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م من الجهة  
العربية، ولم تستطع الثورة العربية أن تجتمع ما كان متفرقاً، بل  
فرقت ما كان مجموعاً في اتفاقية سايكس-بيكو وغيرها، ثم جاء  
التنظيم القومي على يد ساطع الحصري ليرسخ القطرية ليس لأنه

أراد ذلك، بل لأنه جعل الأمة تقوم على عنصري اللغة والتاريخ واستبعد الدين من عناصر تكوين الأمة، وهو في ذلك كان متابعاً النظرية الألمانية، ولكنه نسي أننا لا نستطيع أن نفهم واقع الأمة التي تقطن العالم العربي إلا بالإسلام لأن الإسلام دخل كل تفصيل حياتها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخ... وأنا إذا أردنا أن نتقل هذه الأمة من واقع التجزئة إلى الوحدة فلا بد من الاعتراف بدور الإسلام في بناء الأمة وتفعيل عناصره، وهو ما لم تقم به القيادات القومية فكان بروز القطرية وترسخها، وصار الظن عند عامة الناس بأن التجزئة هي الأصل والوحدة هي الطارئة، مع أن العكس هو الصحيح.

**الثانية:** مرحلة التأسيس الثقافي المستقل لكل قطر: اتخذ دعاة القطرية عدم التقدم باتجاه الوحدة خلال القرن الماضي حجة من أجل اعتبار الوحدة خيلاً ووهماً، واتخذوا ذلك أيضاً ذريعة من أجل الترويج للقطرية والتأسيس الثقافي لها والذي تجلّى في عدة أعمال، منها: طباعة كتب المؤرخين الذين تناولوا تاريخ القطر، وإبراز الرحالة الذين مرّوا به وكتبوا عنه، وتعظيم رموز الأدب

والشعر المرتبطين به، وتزكية تاريخه السابق على الإسلام كالتاريخ الفرعوني والبابلي والكلداني والآشوري والبربري والسيراني والفينيقي وإنشاء مراكز ومؤسسات ترعى ذلك التاريخ إلخ... ويرافق كل ذلك الاهتمام باللغة العامية والاهتمام بالشعر الشعبي والترويج لشعرائه ودواوينهم، والاهتمام بالعادات والتقاليد والفولكلور الشعبي الخاص بذلك القطر وإنشاء المتاحف الخاصة به إلخ... ليس من شك بأن هذا التأسيس الثقافي المستقل لكل قطر على حدة يتقاطع مع الوحدة الثقافية التي عرفتتها الأمة على مدار تاريخها السابق، وهو في حال استمراره ونجاحه فإنه سيؤدي إلى أخطر ما واجهته أمتنا على مدار تاريخها السابق وهو تحويل الأمة الواحدة إلى أمم متعددة.

### الخطر الثاني : اسرائيل :

نشأت الحركة الصهيونية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وعقدت اجتماعاً لحركاتها المختلفة في بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م، واستهدفت أرض فلسطين من أجل إقامة

دولتها، ثم تحالفت مع الاستعمار الغربي وبالذات الاستعمار البريطاني، وحاولت انتزاع حق للهجرة من الخلافة العثمانية ولكنها لم تستطع ذلك، ثم وقعت الحرب العالمية الأولى وأصدرت بريطانيا وعد بلفور في نوفمبر من عام ١٩١٧م، ثم انتدبت عصبة الأمم بريطانيا على فلسطين، وسهلت الإدارة البريطانية الهجرة لليهود، كما نقلت إليهم كثيراً من الأراضي الأميرية، وساعدتهم على شراء كثير من أراضي الفلسطينيين، ثم قامت الحرب العالمية الثانية، واستغل اليهود الاضطهاد النازي لهم إلى إلزام أوروبا وأمريكا بإيجاد دولة لهم، وأصدرت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية قراراً في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧م تقسيم فلسطين إلى دولتين: اسرائيلية وفلسطينية، وأعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين في ١٥ مايو/آيار ١٩٤٨م، ونشبت الحرب بين الفلسطينيين والصهاينة، ثم اتخذت الجامعة العربية قراراً بدخول الجيوش العربية إلى فلسطين غداة انتهاء الانتداب البريطاني، ووقعت

معركة استمرت عدة شهور انتهت باحتلال الصهاينة معظم أراضي فلسطين وإقامة دولتهم، واعتراف الدولتين العظميين بها: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعد دقائق من إعلان قيامها.

ولن يتوقف خطر الحركة الصهيونية عند إقامة اسرائيل في فلسطين بل سيتعداها إلى عدة أمور:

الأول: التطلع المستمر إلى إقامة اسرائيل الكبرى التي تمتد من الفرات إلى النيل، لذلك فهي خاضت عدة حروب بعد قيامها، واحتلت أجزاء من الدول العربية المحيطة، أبرزها حرب ١٩٥٦م إذ احتلت كل سيناء، ثم حرب ١٩٦٧م إذ احتلت كل سيناء مرة ثانية من مصر، والجولان من سورية، والضفة الغربية من الأردن.

الثاني: التطلع إلى أن تكون القوة المسيطرة على الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً وتوجيهاً وتأثيراً<sup>(١)</sup>، وحتى تستطيع

(١) ومما يؤكد التطلعين المشار إليهما في الفقرتين السابقتين أن اسرائيل نشرت دراسة تحت عنوان: "لنحوّل الحلم إلى حقيقة" قام بها معهد التخنيون في حيفا عام ١٩٩٤م لاستشراق صورة اسرائيل عام ٢٠٢٠م، وعمل في هذه الدراسة أكثر من ٢٥٠ خبيراً من مختلف أنحاء العالم تحت اشراف صمويل نيمان مدير المعهد، وقام بتولّي عمليات التنسيق البروفيسور آدم مازور، وصدر العمل عام ١٩٩٧م في ١٨ مجلداً في كل الاختصاصات مدعماً بالجداول والخرائط والرسوم، وقد أحابت الدراسة عن عدة أسئلة، منها سؤال: ماذا تريد اسرائيل في أجواء السلام؟ فجاء الجواب: أن على اسرائيل التمسك بمبدأين:

الأول: تعزيز الأمن القومي (أي استمرار التفوق العسكري) علماً بأن اسرائيل تمتلك ٢٠٠ رأساً نووياً حتى الآن.

الثاني: ضمان الملكية القومية للأرض (أي استمرار احتلال الأرض العربية).

ويوضح التقرير أن اسرائيل تتطلع إلى أن تكون في مصاف الدول الثماني الأولى في العالم اقتصادياً في عام ٢٠٢٠م، كما أنها ستستخدم من

←

أن تحقق ذلك لابد من تفتيت المنطقة إلى فسيفاء طائفية وإثنية وعرقية من أجل أن تبقى اسرائيل هي القوة الفاعلة، لذلك نجدها تغذي الحركات الطائفية والعرقية كلما أتحت لها فرصة، وقد صرح بهذا كبار مؤسسي اسرائيل من أمثال بن غوريون وبيغن وشامير إلخ...، وقد أكدت الوقائع هذا التوجه كما حدث مع التدخل الاسرائيلي في الحرب الكردية العراقية، وكما حدث معها عندما تدخلت في الحرب اللبنانية ودعمت الموارنة ممثلين ببشير الجميل من أجل السيطرة على لبنان بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م.

الثالث: الادعاء بأنها رسول الحضارة الغربية وقيمها ومثلها في المنطقة، وبأنها واحة الحرية والديمقراطية في مواجهة الديكتاتورية والوحشية والهمجية والبربرية عند العرب!!!

---

أرضها ٢٠٪ للزراعة، و ٥٪ للبناء، وستبقى ٧٥٪ من الأرض للخدمات العسكرية.

الخطر الثالث : العولمة:

لقد أصبح مصطلح العولمة متداولاً منذ بداية التسعينات، وأصبح علماً على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام ١٩٨٩م وسقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، وانتهت بتغلب النظام الرأسمالي على النظام الشيوعي، وانفراد أمريكا بقيادة العالم.

لذلك فإن العولمة تتكون من العناصر الرئيسية التالية :

١- تعميم الرأسمالية: إن تغلب الرأسمالية على الشيوعية جعلها تعمم مبادئها على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الاقتصادي، والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات هي القيم الرائجة، وتقود ذلك أمريكا وتفرضها عن طريق مؤسسات البنك الدولي، ومؤسسة النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة، وعن طريق الاتفاقات العالمية التي تقرها تلك المؤسسات كاتفاقية الجات وغيرها.

٢- **القطب الواحد:** تفردت أمريكا بقيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكيك منظومته الدولية، ومن الجدير بالملاحظة أنه لم تبلغ إمبراطورية في التاريخ بقوة أمريكا العسكرية والاقتصادية، مما يجعل هذا التفرد خطيراً على الآخرين في كل المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلخ...

٣- **ثورة التقنيات والمعلومات:** مرّت البشرية بعدة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرة وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية والخاصة بالتطورات المدهشة في عالم الكمبيوتر، وتوصل الكمبيوتر الحالي إلى إجراء أكثر من ملياري عملية مختلفة في الثانية الواحدة وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق، أما المجال الآخر من هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية والفاكسات ومحطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي ٢٠٠٠ مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر

والبريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت التي تربط العالم بتكاليف أقل وبوضوح أكثر على مدار الساعة، لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة أو قوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

### ما هي أخطار العولمة وكيف نواجهها؟

١- الخطر الأول: إحيائها مجتمع الخمس وإفقارها أربعة أخماس المجتمع الآخرين:

ستؤدي العولمة إلى تشغيل خمس المجتمع وستستغني عن الأربعة الأخرى نتيجة التقنيات الجديدة المرتبطة بالكمبيوتر فحمس قوة العمل كافية لإنتاج جميع السلع، وسيدفع ذلك بأربعة أخماس المجتمع إلى حافة الفقر والجوع، ومن مخاطر العولمة أيضاً قضاؤها على حلم مجتمع الرفاه، وقضاؤها على الطبقة الوسطى التي هي الأصل في إحداث الاستقرار الاجتماعي، وفي إحداث النهضة والتطور الاجتماعي، ومن مخاطرها أيضاً دفعها بفئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وتشير الأرقام إلى أن ٣٥٨ مليارديراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما

يملكه ٢,٥ مليار من سكان العالم أي ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالم. وأن هناك ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥٪ من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالشرط الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية، في حين يعيش أغلبية السكان على الهامش.

لقد اتخذ الجريمة أبعاداً جديدة في عصر "العولمة" فأصبحت وباء واسع الانتشار، ويمكن أن تمثل بالولايات المتحدة، ففي ولاية كاليفورنيا - التي تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية - فاق الإنفاق على السجون المجموع الكلي لميزانية التعليم. وهناك ٢٨ مليون مواطن أمريكي، أي ما يزيد على عشر السكان، قد حصّنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلّحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة.

ونلاحظ في هذا الصدد أن ظاهرة فتح الأبواب على مصراعها أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق قد رافقتها نسبة مهولة من ازدياد الإقبال على المخدرات، فقد ارتفع حجم المبيعات في السوق العالمية لمادة الهيروين إلى عشرين ضعفاً خلال العقدين الماضيين، أما المتاجرة بالكوكايين فقد ازدادت خمسين مرة.

يمكن أن نواجه خطر العولمة هذا بالتوجه إلى الوحدة، لأنه لن يستطيع أي قطر أن أثر التهديدات الاقتصادية بمفرده، ويمكن أن نواجه خطر العولمة أيضاً بالتوجه إلى تفعيل المؤسسات الشعبية، وإحياء دور المؤسسات الوقفية.

### ٢- الخطر الثاني: الأمركة:

الأمركة هي الخطر الثاني، والأمركة تعني أخذ معطيات الحضارة الغربية في كل المجالات: ثقافياً، واجتماعياً، وتربوياً،

وسلوكياً إلخ...، ولكن أخطر ما في الأمركة نسبية الحقيقة<sup>(١)</sup> التي تقوم عليها، وهي التي تتصادم تصادماً مباشراً مع ثوابت الدين الإسلامي المستمدة من النص القطعي الثبوت القطعي الدلالة، لذلك نجد أن قوى الأمركة تدعم كل من يروج لنسبية الحقيقة، فقد امتدح بللترو وكيل وزارة الخارجية الأسبق ثلاثة من الكتاب العرب، ودعا إلى ترويح كتاباتهم واعتمادها وهم: محمد شحرور من سورية، ومحمد سعيد العشماوي من مصر، ومحمد أركون من الجزائر، وإنّ ما يجمع هؤلاء الثلاثة هو إيمانهم بنسبية الحقيقة، وتفسيرهم النص القطعي الثبوت القطعي الدلالة الذي يتناول ثوابت الدين الإسلامي: العقائد، والحدود، والميراث، وتشريعات الأسرة: كالزواج، والطلاق إلخ... على أنه انعكاس لبيئة العرب الجاهلية، وربطهم بينه وبين الواقع الجاهلي، ولذلك فنحن لسنا ملزمين به وعلينا أن نفسر هذه

(١) هناك أخطار أخرى للأمركة، منها: العلمانية الجزئية، والعلمانية الشاملة، والداروينية الاجتماعية، والحدائثة إلخ... لم أتعرض لها لأن المقام لا يتسع للتفصيل في كل الأخطار.

النصوص على ضوء واقعنا الجديد، ونعطيها مضموناً آخر وبعداً جديداً، أي بمعنى ثبوت النص وتغيّر المعنى.

تقوم الثقافة الغربية على نسبية الحقيقة، ويعود تكوّن تلك الركيزة الثقافية إلى فترة أبعد من العصور الحديثة ويرتبط بالعصور الوسطى، فمن المعروف أنّ الكنيسة كانت تنطلق آنذاك في حكمها لأوروبا من نص الإنجيل المقدس، والذي كان ثابتاً والذي كانت تحتكر تفسيره، وعندما قامت حقائق علمية وكونية متعدّدة تناقض النص المقدس الثابت، وتناقض تفسير رجال الكنيسة له وقع التصادم المريع بين الدين والعلم، وكانت النتيجة اضطهاد رجال العلم بحجة مخالفة النص المقدس الثابت، ولكنّ الكنيسة اهزمت أمام الثورة عليها وأمام حقائق العلم، واعتبرت الثورة رجال الدين عقبة في طريق العلم والتقدم، وصار الربط حينئذ بين ثبات حقائق الدين وبين نسبية الحقيقة.

ومنذ أن بدأ التفاعل بين الثقافتين: الإسلامية والغربية، كان التصادم بين النص القطعي الثبوت القطعي الدلالة من الثقافة الإسلامية، وبين نسبية الحقيقة من الثقافة الغربية هي أبرز صور

التصادم، وسأعرض لبعض صور التصادم من خلال بعض الوقائع التاريخية.

### نسبية الحقيقة عند الدكتور طه حسين:

ومن أول الدعوات إلى نسبية الحقيقة ما أثاره طه حسين في كتاب "في الشعر الجاهلي" عام ١٩٢٦م، فقد تعرض لنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة تحدثت عن بناء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام للكعبة، وتشكك في تلك الحقيقة، وحتى في وجودهما التاريخي، وفي هجرتهما، ورأى أن قريشاً اختلقت تلك القصة لأسباب سياسية واقتصادية، ورأى فيها نوعاً من الحيلة لإثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة، وبين الإسلام واليهودية من جهة أخرى، وبين القرآن والتوراة من جهة ثالثة. وكانت حجة طه حسين فيما أنكره هو وجود تشابه بين قبول العرب لبناء الكعبة من قبل إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وبين أسطورة قبلها الروم، نقول أن باينياس بن بريام صاحب طروادة اليوناني هو الذي بنى روما من أجل إقامة الصلة بين روما واليونان، وفي الرد على مقولة طه حسين السابقة نتساءل: هل يجوز لـ

حسين أن يرد نصوصاً قطعية الثبوت قطعية الدلالة في شأن وجود ابراهيم واسماعيل - عليهما السلام - وفي شأن بنائهما الكعبة من أجل وجود أساطير مشاهة قبلها الرومان عن بناء روما من قبل بإينياس بن بريام صاحب طروادة اليوناني؟

نسبية الحقيقة عند الدكتور حسين أحمد أمين:

ومن صور الدعوة إلى نسبية الحقيقة أيضاً حديث الدكتور حسين أحمد أمين في كتابه "حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية" عن حد السرقة الذي ورد في نص قطعي الثبوت قطعي الدلالة في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ﴾ (المائدة، ٣٨)، فقد ربط الدكتور بين ذلك الحد وبين الوضع الاقتصادي في الجزيرة العربية آنذاك، وبين أن العربي كان ينقل كل متاعه على راحلته، وإن سرقة تعني سلبه كل ما يملك من جهة، وتعني هلاكه من جهة ثانية، لذلك جاء الحكم بتلك الصورة لأنه مرتبط بالأموال المنقولة، والآن أصبحت الأموال غير المنقولة أثمن وأعلى من الأموال المنقولة لذلك فهو يقترح تغيير الحكم انطلاقاً من تغيير الوضع

الاقتصادي. وفي مجال الرد على مقولة الدكتور حسين أحمد أمين عن حد السرقة، نتساءل: لماذا يربط الدكتور حسين أحمد أمين بين حد السرقة وبين الأموال المنقولة ولا يربط ذلك بفعل السرقة الشنيع وما يشتمل عليه من ترويع وتخويف واعتداء على المسروق، وما يصوره من طمع السارق ودناءته وتطلعه إلى ما في يد الغير بغير حق مشروع؟

### نسبية الحقيقة عند الدكتور نصر حامد أبو زيد:

ومن صور المناادة بنسبية الحقيقة حديث الدكتور نصر حامد أبو زيد في كتابه "نقد الخطاب الديني" عن النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة في عدة مجالات منها: صفات الله وفي مجال آخر هو الحسد والسحر والجن والشياطين، فقد اعتبر أنّ الألفاظ الأخيرة مرتبطة بواقع ثقافي معين ويجب أن نفهمها في ضوء واقعها الثقافي، وإنّ وجودها الذهني السابق لا يعني وجودها العيني، وقد أصبحت الآن ذات دلالة تاريخية، والدكتور نصر حامد أبو زيد في كل أحكامه السابقة ينطلق من أنّ النصوص الدينية نصوص لغوية تنتمي إلى بنية ثقافية محدودة، تم انتاجها

طبقاً لنواميس تلك الثقافة التي تعد اللغة نظامها الدلالي المركزي، وهو يعتمد على نظرية عالم اللغة "دي سوسير" في التفرقة بين اللغة والكلام، وينتهي الدكتور نصر حامد أبو زيد إلى ضرورة إخضاع النصوص الدينية إلى المناهج اللغوية المشار إليها سابقاً. لماذا يعتبر الدكتور نصر حامد أبو زيد الكلمات: السحر والحسد والجن والشياطين ألفاظاً ذات دلالات تاريخية؟ فهل نفى العلم بشكل قطعي وجود حقائق عينية لتلك الألفاظ حتى نعفي عليها ونعتبرها ألفاظاً لا حقائق لها وذات دلالات تاريخية؟ وقد قاد المنهج السابق الدكتور أبو زيد إلى اعتبار القرآن الكريم نصاً تاريخياً ودعوته إلى ضرورة فهم النصوص في سياقها الاجتماعي والتاريخي، وكانت نتيجة ذلك التوصل إلى أحكام مخالفة لكل ما عرفه الرسول ﷺ والصحابة والتابعون وأجمعت عليه الأمة على مدار تاريخها، فعندما درس آية تعدد الزوجات بخاصة في كتابه "دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة" الذي أصدره عام ١٩٩٩م اعتبرها تشريعاً مؤقتاً لمعالجة موقف طارئ وبناء عليه يدعو إلى أن تقنن الدولة تشريعات تلزم المسلمين بالزواج من

واحدة، كما يدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة في حق طلب الطلاق، كما يدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث، كما يدعو إلى اعتبار شهادة المرأة مثل شهادة الرجل على الإطلاق، كما يعتبر أن كل هذه الضجة المفتعلة حول الحجاب لا تستحق كل الجهود المبذولة في مناقشتها ويعتبر أن انتشار الحجاب في السنوات الأخيرة كان رد فعل على الهزائم التي وقعت سواء حرب ١٩٦٧م أو حروب البوسنة والهرسك، وهو يعتبر أن مفهوم العورة ليس مفهوماً كلياً ثابتاً في وعي الجماعة البشرية، لذلك ينتهي من خلال النظر في السياق القرآني أن العورة هي الأعضاء الجنسية فقط بالنسبة للأحياء، وهي جثة الشخص الميت. ويمتدح نصر حامد أبو زيد قانون الأحوال الشخصية الذي صدر في تونس عام ١٩٥٧م، والذي يقنن معظم الأمور السابقة مثل: منع الزواج من ثانية ووضع العقوبات على ذلك بالحبس لمدة سنة وبغرامة مالية أو بإحداهما، وربط الطلاق بالقاضي، وجعل شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل بعد بلوغ

سن العشرين، وجعل ميراث المرأة مثل ميراث الرجل، وإقرار التبيني وحصول التُّبْنَى على ميراث مساو للابن الشرعي.

سأمثل على منهج الدكتور أبو زيد في كيفية تطبيق منهجه في اعتبار القرآن الكريم نصاً تاريخياً بجديته عن الآية الكريمة: ﴿لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ (النساء، ١١)، فقد علل الدكتور نصر حامد أبو زيد الحكم السابق الوارد في الآية السابقة بأن الواقع الذي يخاطبه الوحي ويتوجه إليه النص يقوم على الاعتداد بعلاقات الدم والنسب الأبوية على وجه الخصوص، إنه مجتمع العصبية الذكورية، وهو من جهة أخرى مجتمع يقوم على الصراع على منابع المياه والكلاء. في مثل هذا المجتمع يتحدد دور الأنثى ومكانتها في الخلفية، لذلك عندما أعطاها الوحي نصف حظ الذكر اعتبرت هذه الخطوة تقدمية، لذلك علينا أن نمضي في السياق نفسه وبعد مرور أربعة عشر قرناً على ذلك الحكم، فنجعل الآن ميراث المرأة مساوياً لميراث الرجل. ويمكن أن نعلق على دعوته تلك بالأمور التالية:

١- إن المرأة التي أعطاهها الشرع نصف حظ الرجل في الميراث،

إنما أعطاهما ذلك وهي ليست مسؤولة عن الإنفاق في كل أحوالها  
سواء أكانت بنتاً أم زوجاً أم أمّاً.

٢- يعتبر الشرع أن مؤسسة الأسرة ثابتة، وهي المؤسسة التي  
يجب أن تقوم من خلالها علاقة الرجل بالمرأة، والذكر بالأنتى،  
لذلك يفترض الشرع أن تبقى هذه النسبة ثابتة.

٣- إن ظلم المرأة وإنصافها لا يكون المؤشر الحقيقي عليه تعديل  
نصيبها في الميراث، بل في جملة التوجيهات والقيم والمبادئ التي  
رافقت نشأتها ووجودها وتربيتها وحقوقها والتي حفلت بها آيات  
القرآن الكريم وأحاديث السنة المشرفة.

٤- إن المرأة التي أعطاهما الشرع نصف حظ الذكر تحصل في  
بعض حالات توزيع الميراث أكثر مما يحصل عليه الذكر.

**نسبية الحقيقة عند الدكتور محمد شحرور:**

أما الدكتور محمد شحرور فقد دعا إلى نسبية الحقيقة في  
كل المجالات الدينية كالعقيدة، والحدود، والمرأة، والجنة، والنار،  
والملائكة والشياطين إلخ... وقد ورد جانب كبير من أقواله في

كتابه "الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة" الذي استعرض في بدايته منهجه الذي يقوم على المطابقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي للفظ والقائم على عدم وجود الترادف في اللغة مستنداً على نظرية أبي علي الفارسي، وقد سبقته المعتزلة إلى هذا المنهج معتمدين على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلَّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (إبراهيم، ٤) فأوقعهم هذا المنهج في ضلالات متعددة أبرزها حصرهم معنى الكلمة بالمعنى اللغوي وحده، وقد رد ابن تيمية عليهم معتمداً على منهج أهل السنة في النظر إلى هذه الألفاظ، فبين أن بعض الألفاظ مثل: الإيمان، الصلاة، الكفر إلخ... نقلها الشرع من معناها اللغوي وأعطاهها معنى آخر، فأصبحت مصطلحاً محدداً وضّحه القرآن والسنة توضيحاً كاملاً، فمثلاً لفظ الإيمان يعني لغة التصديق لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ (يوسف، ١٧). بمعنى وما أنت بمصدق لنا، لكنه يعني في الشرع الإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقضاء والقدر، ويعني الإيمان بالله بصفاته التي وردت في القرآن الكريم

والأحاديث الشريفة، وكذلك قل بالنسبة لبقية الأركان التي دخلت في مسمى الإيمان، وقد أجمل بعض علمائنا تعريف الإيمان فقالوا: الإيمان قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان.

وقد نتجت فروق رئيسية بين الإيمان عند المعتزلة وعند أهل السنة نتيجة الخلاف في منهج التعامل مع كلمة الإيمان أبرزها: إدخال أهل السنة العمل في مسمى الإيمان وبالمقابل عدم إدخال المعتزلة له، فشتان ما بين الإيمان لغة واصطلاحاً.

وكذلك الصلاة في اللغة تعني الصلة والدعاء، لكن الصلاة في الشرع أصبحت مصطلحاً يدل على أعمال منها: القيام، والركوع، والسجود، وقراءة الفاتحة، والتسبيح إلخ... ويجب أن يسبق تلك الأعمال شروط منها: طهارة البدن، وطهارة الثياب، وطهارة المكان، ودخول الوقت إلخ...، ويجب أن يرافق ذلك أعمال قلبية منها: الخشوع، والاطمئنان، والتعظيم، والتذلل إلخ... فشتان ما بين الصلاة لغة واصطلاحاً.

والآن بعد هذا التوضيح لمنهج أهل السنّة في التعامل مع المصطلحات الشرعية واختلافه مع منهج المعتزلة، نعود إلى مناقشة الدكتور شحرور ونشير إلى الأمور التالية:

١- كرّر الدكتور محمد شحرور خطأ المعتزلة في عدم التمييز بين المصطلحات والألفاظ، فالألفاظ التي تعرض لها الدكتور مثل: الكتاب، والقرآن، والنبي، والرسول، وأم الكتاب، والسبع المثاني إلخ... لم تعد ألفاظاً تحتاج إلى أن نستقري معناها اللغوي في المعاجم، بل علينا أن نستقري معناها في مصادر الشرع، لذلك فإنّ كل الفروقات والتمييزات والمعاني التي حاول أن يستنبطها الدكتور شحرور من معاني الألفاظ المعجمية وحدها إنما هو أمر لا طائل تحته، وكل النتائج التي بناها على التفريق بين الكتاب والقرآن، وأنّ القرآن هو الآيات المتشابهات والسبع المثاني إلخ... نتائج غير صحيحة لأن الشرع هو الذي حدّد مضمون هذه الألفاظ، وعلى كل من يريد أن يفهم الدين عليه أن يلجّه من باب مصطلحاته الخاصة التي رسمها وحدّد معناها، وفي تقديري

إن مثل هذه الخطوة طبيعية وهي من حق كل مذهب وعلم ودين  
أن يحدّد مصطلحاته الخاصة التي تكون مدخلاً له.

٢- حمل الدكتور شحرور بعض الألفاظ معاني لا تسمح بها اللغة  
ولا سياق النص، ومن أمثلة ذلك تفسيره عبارة أم الكتاب التي  
وردت في ثلاثة آيات كريمة برسالة محمد ﷺ وأضاف إلى ذلك  
تحديد مضمون تلك الرسالة وهي الحدود والأخلاق والعبادات  
وتعليمات خاصة وعامة، ولو فسّرنا كلمة "أم الكتاب" معجمياً  
لوجدناها تعني "أصل الكتاب"، ولو استقرأنا الآيات التي وردت  
فيها تلك العبارة لوجدنا أنها تحمل معنيين:

الأول : الآيات المحكمات. وذلك لقوله تعالى: ﴿هو الذي أنزل  
عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أمّ الكتاب وأخر متشابهات  
فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء  
تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به  
كلّ من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب﴾ (آل عمران، ٧) وقد  
فصّلت كتب علوم القرآن تعريف المحكم وتعريف نقيضه  
المتشابه.

الثاني: اللّوح المحفوظ: وذلك لقوله تعالى: ﴿يَمحو الله ما يشاء ويُنشئ وعنده أمّ الكتاب﴾ (الرعد، ٣٩) ولقوله تعالى: ﴿وإنه في أمّ الكتاب لدينا لعليّ حكيم﴾ (الزخرف، ٤).

وفي كلا الحالين يتّضح تحميل الدكتور شحرور للفظ "أمّ الكتاب" معاني لا يحتملها التحليل اللغوي ولا سياق النّص، ومما يزيد في اعتسافه أنه حدّد الآيات المحكمات بالحدود والأخلاق والعبادات، لكنّه يمكن أن تكون الآيات المحكمات في صفات الله تعالى، أو بعض آيات الجنّة والنار إلخ... كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ (الصد، ١)، وكقوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد﴾ (الصد، ٣)، وكقوله تعالى عن الجنّة: ﴿لا يمسه فيها نصب﴾ (فاطر، ٣٥) إلخ...

٣- ومما زاد في خطأ استنتاجه وأحكامه في أحيان كثيرة رفضه للسنة كميّنة ومقيّدة ومفصّل لآيات القرآن الكريم، ليس هذا فحسب بل اعتباره تطبيق الرسول ﷺ للإسلام هو اجتهاده غير الملزم لنا في شيء، وهو فهمه الخاص المرتبط بالمستوى المعرفي للجزيرة العربية، وهو فهم نسبي، وهو في هذا يلتقي مع كثير من

الفئات المنحرفة التي عادت السنة المشرفة قديماً كالمعتزلة والخوارج، ويلتقي مع كثير من الشخصيات التي هوّت من شأن السنة حديثاً ودعت إلى طرحها جانباً: كحسين أحمد أمين، ومحمد أبو القاسم حاج حمد إلخ...

وليس من شك بأن هذه الأقوال في التهوين من شأن السنة المشرفة والدعوة إلى طرحها جنباً، تناقض تناقضاً كاملاً مع أمر الله تعالى في عشرات الآيات الكريمة من القرآن الكريم بطاعة الرسول ﷺ إلى جانب طاعته سبحانه وتعالى، وقد أشار إلى جانب من ذلك الشافعي - رحمه الله - في بداية كتاب "الرسالة"، والتي تساءل فيها: من أين لنا أن نستدل على لزوم طاعة الرسول ﷺ؟ فأجاب بأن القرآن هو الذي وجّهنا إلى ذلك، وأوجب علينا ذلك، واستشهد بالآيات التي أمرت بطاعة الرسول ﷺ ومنها قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (النساء، ٥٩)، ومنها: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء، ٨٠)، ومنها: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر، ٧)، ومنها:

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ (النور، ٥١) إلخ...

إنَّ النظر إلى القرآن وحده ، دون الأخذ بالسنة معه ، هو الذي جعل الكاتب يخرج علينا بتفاسير غريبة لبعض الآيات الكريمة أو بعض الألفاظ والكلمات: كالقيامة والبعث والصور والساعة والسبع المثاني إلخ... وسأمثل لذلك بمثال واحد هو تفسيره للسبع المثاني التي أورد ما جاء عن أصلها في مقاييس اللغة فقال: (المثناة: طرف الزمام في الخشاش) وإنما يثنى الشيء من أطرافه، فالمثاني إذاً أطراف السور وهي إذن فواتحها، فتوصل إلى أن السبع المثاني هي سبع فواتح للسور، فإذاً السبع المثاني هي الفواتح التالية: ١- ألم ٢- ألمص ٣- كهيعص ٤- يس ٥- طه ٦- طسم ٧- حم

ثم نظر إلى الأحرف التي تتضمنها الآيات السبع السابقة فوجدها تتألف من ١١ حرفاً، وأخذ الأحرف التي وردت في بداية سور أخرى ولم ترد في الفواتح السابقة فوجد أنها ثلاث هي:

١- القاف ٢- الراء ٣- النون . تجتمعها مع الأحرف السابقة فصارت أربع عشر حرفاً، وأشار إلى أنها أصبحت (٧ × ٢) وهي أيضاً سبع مئتان.

وربط بين ما توصل إليه وهو أن أحرف السور الفواتح بلغت أحد عشر حرفاً وبين قول علماء اللغويات واللسانيات من أن الحد الأدنى لأية لغة إنسانية معروفة في العالم هو أحد عشر صوتاً، واعتبر أن هذا هو الحد الأدنى اللازم من الأصوات لأي تفاهم بيننا وبين أية مخلوقات يمكن أن توجد في الكواكب الأخرى في المستقبل.

هذا ما أورده الدكتور شحرور في تفسيره للسبع المثاني، ولنر ما ورد في السنة عن تفسير السبع المثاني لمرمدى ابتعاده عن الصواب لغة وشرعاً وعقلاً.

قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - في مسنده عن أبي سعيد بن المعلّى رضي الله عنه قال : " كنت أصلي فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجه حتى صليت، قال: فأتيته فقال: ما منعك أن تأتيني؟ قال، قلت: يا رسول الله إني كنت أصلي قال: ألم يقل الله

## الفصل الرابع

تعالى: "يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يُحييكم" (الأنفال، ٢٤) ثم قال: لأَعْلَمَنَّكَ أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد. قال: فأخذ بيدي فلما أراد أن يخرج قلت: يا رسول الله إنك قلت لأَعْلَمَنَّكَ أعظم سورة في القرآن. قال: نعم "الحمد لله رب العالمين" هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته". والآن: هل بعد تفسير الرسول ﷺ للسبع المثاني من تفسير؟

لا أظن أنه يجوز لمسلم بعد أن يسمع تفسير الرسول ﷺ أن يتطلع إلى تفسير آخر، وأحب أن أنوه بالإضافة إلى ما سبق إلى أن تفسير السنة للسبع المثاني أصوب من ناحية لغوية مما ورد عند الدكتور شحرور لأنه اختار كلمة مثناة وترك الأصل ثني، وقد جاء في مقاييس اللغة عن الأصل ثني ما يلي:

"الثاء والنون والياء أصل واحد وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئين متوالين أو متباينين" والحقيقة إن هذا التعريف اللغوي أكثر انطباقاً على الفاتحة وهو أصل المعنى لأن الفاتحة سبع آيات تتكرر وتثنى في كل صلاة، لذلك لم يأخذ به الدكتور

شحرور واختار كلمة أخرى هي "المنثاة" لجعلها أصلاً في دراسته ، وليصوغ النتيجة التي يريد أن يتوصل إليها وهي مطابقة الأحرف في فواتح السور مع أصل الأصوات في اللغات الإنسانية.

وقد انتبه خيار الصحابة إلى أن فهم القرآن الكريم دون ربطه بالسنة قابل لكل التفسيرات، لذلك وجه علي بن أبي طالب ابن عباس رضي الله عنهما أن يحاجج الخوارج بالقرآن الكريم والسنة المشرفة معاً عندما أرسله لمناقشة الخوارج فقال له: "لا تحاججهم بالقرآن وحده فإن القرآن حمال أوجه، حاججهم بالسنة".

٤- تناول الدكتور محمد شحرور كل النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة تقريباً فهو تناول آيات الحدود وآيات الربا وآيات الميراث وآيات الطلاق والزواج إلخ... المهم أنه انتهى من تناوله لكل الآيات السابقة إلى فهمها فهماً جديداً مخالفاً لكل الأفهام التي طرحت سابقاً، فهو بالنسبة للربا حرّم فقط ربا الضعف، وبالنسبة لآيات الميراث اقترح تغيير الأنصبة التي حددها الشرع

لكل فرد من أفراد الأسرة، وبالنسبة لتعدد الزوجات أباحه فقط من الأراامل ذوات الأولاد، وبالنسبة لمعالجة الزوجة الناشز فقد ألغى بعض مراحل معالجة نشوزها إلخ... وفي مجال الإرث دعا شحورر إلى المساواة بين الرجل والمرأة، وفي مجال العورة اعتبر شحورر أن الزينة الظاهرة في قوله تعالى: ﴿ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها﴾ (النور، ٣١) هي الزينة الظاهرة من جسد المرأة بالخلق أي ما أظهره الله ﷻ في خلقها كالرأس والبطن والظهر والرجلين واليدين، واعتبر أن الزينة التي يجب أن تخفيها هي الجيوب وهي: ما بين الثديين وتحت الثديين وتحت الإبطين والفرج والإليتين، وهذه الجيوب هي العورة، لذلك إذا ظهرت البنت أمام والدها عارية فهذا ليس حراماً بل عيباً فقط، واعتبر أن تغطية الوجه خروج عن حدود الله.



استعرضنا فيما سبق نسبية الحقيقة عند طه حسين، وحسين أحمد أمين، ونصر حامد أبو زيد، ومحمد شحورر، ورأينا اتباعهم مناهج مختلفة مع النص القطعي الثبوت القطعي

الدلالة تتراوح بين المنهج اللغوي والتاريخي، لكنهم متفقون على تأويله تأويلاً ينتهي إلى اعتماد نسبية الحقيقة متأثرين بما انتهت إليه الحضارة الغربية، والآن نعود إلى التساؤل عن جذر المشكلة، وهو: هل يجب أن تتغير الأحكام كل ما تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في المجتمع؟ وهل الحضارة الغربية مصيبة في إقرارها نسبية الحقيقة؟ وكيف يمكن أن يوفق الإسلام بين نصوص ثابتة وواقع متغير؟

## كيف يمكن أن نوفق بين نصوص ثابتة ووقائع متغيرة؟

يتساءل كثير من الكتاب والمفكرين المعاصرين الذين يتعاملون مع القضايا الإسلامية عن كيفية التوفيق بين نصوص ثابتة ( القرآن والسنة ) ووقائع متغيرة، وهم من أجل هذه الإشكالية، يقولون: لا بد لنا من إصدار أحكام جديدة تتفق مع الواقع الجديد، فالأحكام التي كانت صالحة في زمن الجمل والخيمة والزراعة غير صالحة في زمن الطائرة والصاروخ والصناعة، ويتعلّلون بأن تلك الأحكام كانت نتاج واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معيّن، لذلك ومع تغيّر هذا الواقع يجب أن يتغيّر الحكم، فهل هذه المشكلة حقاً مشكلة جديدة؟ وهل يجوز أن نُصدّر أحكاماً مجردة من أية ضوابط من أجل حل هذه المشكلة؟

المشكلة ليست جديدة بل قديمة قدّم النص القرآني، ونحن من أجل تسهيل مناقشتها يمكن أن نُجزّئها إلى قسمين:

١- النصوص المتعلقة بالعقيدة والأسرة وبالحدود إلخ...

٢- النصوص المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والزراعية والتجارية  
إلخ...

أما بالنسبة للنصوص المتعلقة بالعقيدة والأسرة وبالحدود فأحكامها ثابتة، وقد جاء ثبات أحكامها من ارتباطها بالجانب الثابت من كيان الإنسان الذي أطلق عليه القرآن مصطلح "الفطرة" فقال تعالى: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ (الروم، ٣٠)، ومن مظاهر الفطرة الثابتة على مدار التاريخ: التبعُد، حب المال، حب التملك، التجاذب بين الذكر والأنثى، إلخ...، لذلك وُجِدَت نصوص عاجلت هذه الجوانب الفطرية.

ففي مجال التبعُد بيّنت النصوص صفات الله الذي يجب أن يتَّجه المسلم إليه بالعبادة، وبيّنت أنواع العبادة من صلاة وصيام وزكاة وحج، ووضّحت كيفيّتها وأوقاتها، وبيّنت أجر المتعبّد وعقوبة غير المتعبّد، وهي أحكام ثابتة لأن فطرة التبعُد والتعظيم

## الفصل الرابع

والتقديس ثابتة في كيان الإنسان ، فلا إنسان دون تعبد وتعظيم وتقديس .

وفي مجال التملك والمال، فقد أباحت النصوص التملك وحلّت بعض طُرُق الكسب وحرّمت بعضها الآخر، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة، ٢٧٥)، ووضّحت أوجه انفاق المال فحرّمت الإسراف والتبذير، ووضعت حدّ السرقة لمن يدفعه الطمع إلى التعدي على مال غيره، ووضعت الضوابط المتعدّدة لهذا الحدّ. وهذا الحد ثابت لأن الطمع في التملك بغير الوسائل الشرعية ثابت في الكيان الإنساني.

وفي مجال التجاذب بين الذكر والأنثى، دعت النصوص إلى الزواج وتكوين الأسرة، واعتبرت الزواج هو الطريق المشروع للعلاقة بين الاثنين وحرّمت ما عدا ذلك، لذلك بيّنت نصوص كثيرة الحقوق والواجبات لكل من الزوجين والأولاد، وبيّنت أحكام الطلاق والميراث، ووضّحت عقوبة الزنا والقذف، وجعلتها ثابتة لأن شهوة التجاذب بين الذكر والأنثى ثابتة في الكيان الإنساني ، فلا إنسان دون شهوة جنسية.

إن كل الأحكام السابقة جاءت ثابتة لأنها تستند إلى شيء ثابت في الكيان الإنساني، ولم يأت ثباتها نتيجة قصور في التشريع، أو تعنت من الشريعة بقصد التحكم في الناس وإذلالهم، إنما جاء الثبات من ارتباطها بشيء ثابت في الكيان الإنساني وهي الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

أما بالنسبة للأحكام الأخرى المرتبطة بالأمر المتغيرة في المجتمع وحياة الناس مثل الأمور الاقتصادية، والسياسية، كأنواع الشركات، وصور تحقيق الشورى إلخ...، فقد حكمها بشكل عام علم أصول الفقه الذي جاء استجابة لآيات متعددة في القرآن الكريم تُبين للمسلمين طبيعة القرآن الكريم وصفاته، فقد جاء في تلك الآيات أنه قرآن عربي قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف، ٢)، وجاء فيها أن فيه نَسْخًا قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة، ١٠٦)، وأن فيه مُحْكَمًا ومُتَشَابِهًا قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران، ٧)، وأن فيه المُجْمَل

والمفصل قال تعالى: ﴿الر . كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود، ١) إلخ...

كانت تلك الآيات محور علوم متعددة: المُحكّم والمتشابه، الناسخ والمنسوخ، المُحمّل والمفصل إلخ...، وقد تكون علم أصول الفقه من العلوم السابقة بالإضافة إلى قواعد أخرى مثل: الاستحسان، والمصلحة المرسلّة، وسدّ الذرائع، والاستصحاب إلخ...، وقد مرّ علم أصول الفقه الذي مرّ بمرحلتين مهمّتين هما:

الأولى: إقراره بتعليل الأحكام في وجه الاتجاه الظاهري الذي يرفض مثل هذا الإقرار بحجّة أنّ الله لا يُسأل عما يفعل، وأنّه لا حكمة ولا علّة وراء أي أمر من الأوامر، وإنّ البحث عن الحكمة والعلّة تنطع في الدين وبعده عن الصواب وافتراء على الله، ولكن هذه المدرسة في الفقه والتي مثلها داود الظاهري في المشرق وابن حزم في المغرب انحسرت لصالح المدرسة الثانية التي وضّحت أنّ الله بين لنا الحكمة من بعض الأعمال حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة، ١٨٣)، وكان ابن القيم الجوزيّة من العلماء

الذين قبلوا تعليل الأحكام والبحث عن الحكمة من ورائها، وأقر  
بالعجز عن إحصاء الآيات والأحاديث التي علّلت الأحكام  
لكثرها، وقد سمح لنفسه أن يذهب في البحث عن الحكمة شَوْطاً  
بعيداً فتساءل عن الحكمة في أداء صلاة الفجر ركعتين في حين  
أن صلاة الظهر أربع ركعات إلخ...

الثانية : أخذه بمقاصد الشريعة واعتباره أن الله أرسل الأنبياء  
وأنزل الشرائع لتحقيق مصالح العباد، وقد جاء هذا التطور على  
يد أبي إسحاق الشاطبي تويجاً للمرحلة السابقة، واعتبر الشاطبي  
أن استقراء آيات الشريعة تبين لنا أن القصد من إنزال الأديان  
السماوية هو تحقيق خمسة أمور: حفظ الدين، حفظ النفس،  
حفظ النسل، حفظ العقل، حفظ المال، واعتبرها من الضروريات  
التي لا تستقيم حياة الناس بدونها، واعتبر أن هناك أموراً حاجية  
تأتي بعد الضروريات في المرتبة لترفع الحرج عن الناس وتيسر  
سبل العيش كالرخص في العبادات، واعتبر كذلك أن هناك أموراً  
تحسينية تأتي بعد الحاجية ترجع إلى مكارم الأخلاق ومحاسن  
العادات، فلما ندب إلى الإنفاق ندب أن يكون الإنفاق من طيب

الكسب. ودعا الشَّاطِطِي ضرورة تسلِّح المُجتهد بعلمين: الأول: العلم باللغة العربية، والثاني: العلم بمقاصد الشريعة، كي يستطيع أن يربط بين الجزئي والكلي فيما يُستَفْتَى فيه.

وبعد هذا التوضيح نستطيع أن نقول لقد كانت العلاقة بين النص الثابت والواقع المتغيّر محلولة فيما سبق من تاريخ الاجتهاد الإسلامي، وإذا ادّعى بعض الباحثين الآن أن هناك مشكلة بين النص الثابت والواقع المتغيّر دون دخول في النوايا أو الانتماءات الأيديولوجية فإننا نقول عليهم أن يُثبتوا أحد أمرين أو كليهما:

الأول: أنه ليس هناك فِطْرَة، وليس هناك جانب ثابت في كيان الإنسان، بل داخل الإنسان في تغيّر وتحوُّل مُستمرّين كالمحيط الخارجي.

الثاني: أن يُثبتوا عدم ملاءمة علم أصول الفقه للاجتهاد في وقتنا الحاضر، وعجزه عن التوفيق بين النص الثابت والواقع المتغيّر. وإلى أن توجد مثل هذه الدراسات التي تسدّ هذه الثغرة بشكل علمي وموضوعي فإنه يجب الاستمرار في اعتماد علم

أصول الفقه، مع الانتباه إلى وجود فرصة جيّدة لتنميته وبالذات في مجال المقاصد بحيث تتسع قدرة المجتهدين على الموازنة بين النص الثابت والواقع المتغيّر.

في النهاية نقول: إن الإسلام قد حل مشكلة النصوص الثابتة والواقع المتغير، بأن راعى الثابت والمتغيّر حياته، فهناك جوانب ثابتة في كيان الإنسان من مثل فطرة التدين وفطرة الشهوة الجنسية وفطرة حب التملك إلخ... فأنزل نصوصاً تناسبها وأحكاماً ثابتة، فكانت العقيدة التي تعالج فطرة التدين، وكانت أحكام الزواج والطلاق والأسرة التي تعالج فطرة الشهوة الجنسية، وكانت أحكام حد السرقة التي تعالج فطرة حب التملك إلخ...

وهناك جوانب متغيرة في حياة الإنسان من مثل الزراعة والصناعة والتجارة والسكن واللباس والمواصلات إلخ... فلم يلزم بزراعة معينة، ولا تجارة محددة، ولا سكن خاص إلخ... بل ترك هذه الأمور لظروف حياتنا وتطور أوضاعنا، وأعطانا النصوص القليلة التي نحتاجها في تعاملنا مع هذه الوقائع المتغيرة.



تعرضنا فيما سبق لأهم الأخطار التي تهدد الصحة والأمة، وحددناها بثلاثة، هي: القطرية، واسرائيل، والعملة، وفصلنا الحديث عن كل خطر على حدة، ووجدنا أن الأمركة ذات خطر ثقافي وتربوي واجتماعي وسلوكي إلخ... وأخطر ما في الأمركة نسبية الحقيقة التي تقوم عليها، وفصلنا الحديث عن نسبية الحقيقة عند كل من طه حسين، وحسين أحمد أمين، ونصر حامد أبو زيد، ومحمد شحرور، وانتهينا إلى الحديث عن كيفية توفيق الإسلام بين النص الثابت والواقع المتغير.

## الخاتمة

طوّفنا فيما سبق في أوضاع أمتنا منذ مطلع القرن العشرين،  
وبينا أن ايديولوجيا القومية العربية هي التي قادت الأمة مستهدفة  
النهضة، لكنها فشلت في ذلك فشلاً ذريعاً، وبينا أن الفشل يعود  
إلى مضمون ايديولوجيا القومية التي نقلت النظرية الألمانية، والتي  
تقول أن الأمة تقوم على عاملي اللغة والتاريخ، وأوضحنا أن  
أمتنا تقوم على عاملين رئيسيين هما: القرآن الكريم، والسنة  
المشرفة، ثم بينا أن الصحوة الإسلامية جاءت ثمرة فشل  
ايديولوجيا القومية العربية في تغريب المنطقة مستندة على الوحدة  
الثقافية في الأمة، ووضّحنا في الفصل الأخير أهم الأخطار المحدقة  
بالمنطقة، وهي أخطار القبطية واسرائيل والعولمة، لكن هذه  
الأخطار تزداد الآن بنسبة كبيرة بعد أحداث ١١ سبتمبر/ايلول  
٢٠٠١م والتي وقعت في نيويورك وواشنطن، وأبرزها ارتفاع  
عقيرة الداعين إلى التغريب والحداثة والعلمانية، ولكننا نوجّه  
أنظارهم إلى التجربة الماضية التي استهدفت فيها ايديولوجيا  
القومية العربية الحداثة والعلمانية والحرية والوحدة والاستقلال

الوطني والثروة والاقتصاد المزدهر إلخ...، وأن عليهم الاستفادة منها، وأبرز الدروس المستفادة هو خطأ النقل عن الحضارة الغربية، فتجارب الحضارات لا تنقل، ولا بد من الانطلاق من واقع الأمة، وهذا الواقع مبني حول الإسلام، ومتداخل معه في كل المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية إلخ... لذلك لا بد من الانتباه لهذا الواقع، ومراعاته، بل الانطلاق منه في أي بناء للديمقراطية والعقلانية والوحدة في المرحلة القادمة.

لقد كلفتنا التجربة السابقة للنهوض كثيراً من الخسائر في مختلف المجالات البشرية والاقتصادية والنفسية والعلمية إلخ...، وعلينا أن نضع تلك التجربة تحت المجهر قبل الانتقال إلى غيرها حتى لا نكرر أخطاءنا، فبعض المغرضين يريد أن يصل بنا إلى اليأس والإقلاع نهائياً عن قيم النهوض من أمثال الوحدة والاستقلال الاقتصادي والدور الحضاري المتميز إلخ...، واعتبار هذه القيم أوهاماً وهلوسات، لكن الأمر غير ذلك، فهي حقائق يمكن أن نصل إليها، وإن خطأ أيديولوجيا القومية العربية أنها رسمت أهدافاً صحيحة لكنها استخدمت وسائل غير صحيحة في

تحقيق تلك الأهداف، وأبرز سلوك غير صحيح أنها تنكرت للدين الإسلامي الذي شكّل وحدة الأمة، ونسج دورها الحضاري المتميز، وأقام اقتصادها، ورسم صورتها الاجتماعية إلخ...

إن النهضة أمر ممكن، وعلى الأرجح إنها آتية بإذن الله، لكن علينا أن نعي واقعنا: عناصر تشكيله، وأمراضه، وأوجه قصوره إلخ...، وعلينا أن نعي الإسلام: مبادئه، ومقاصده، وتفصيلات أحكامه إلخ...، وعلينا أن نعي الحضارة الغربية: علومها، وأهدافها، وسياستها إلخ... علينا أن نعي كل ما سبق، ونطلق من كل تلك العناصر مجتمعة، عندئذ نكون قد وضعنا أمتنا على طريق استعادة العافية، ووضعناها على مسار النهضة بشكل صحيح وسليم.

## المراجع

حسب ورودها في الكتاب

- زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العامة العربية التركية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، دار النهار للنشر .
- "من حملة مشاعل التقدم العربي: عصمت سيف الدولة" بحوث ومناقشات الدورة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية لبحوث التنمية والمستقبل، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق، ١٩٨٦م، دار الفكر.
- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لتنظيم المعرفة في الثقافة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، مركز دراسات الوحدة العربية.

- جورج صليبا، الفكر العلمي العربي: نشأته وتطوره، بيروت،  
الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، مركز الدراسات المسيحية الإسلامية، جامعة  
البلمند.

- عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي،  
دراسة وتحقيق محمد عمارة، بيروت، ١٩٧٥م، المؤسسة العربية  
للدراسات والنشر.

- ساطع الحصري، ما هي القومية؟ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م،  
دار العلم للملايين.

- ساطع الحصري، ثلاثون عاماً على الرحيل، بحوث مناقشات الندوة  
الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد البحوث  
والدراسات العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر، ١٩٩٩م، مركز  
دراسات الوحدة العربية.

- جمال الدين الألوسي، ساطع الحصري: رائد القومية العربية،  
بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، دار الشؤون الثقافية العامة.

- ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، القاهرة،  
١٩٥١م، مكتبة الخانجي.

- ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٦٤م، دار العلم للملايين.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩١م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- موسوعة العلوم السياسية، إصدار جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣/١٩٩٤م.
- مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح، بيروت، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر.
- محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، القاهرة، المطبعة المصرية.
- غازي التوبة، النكسة في بعدها الحضاري، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، دار السلام.
- ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق محمد حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية، بيروت، دون تاريخ، دار المعرفة.
- غازي التوبة، أبو الأعلى المودودي: فكره ومنهجه في التغيير، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، دار البشير ومؤسسة الرسالة.

- غازي التوبة، الجماعة في الإسلام: المشروعية والإطار، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، دار البحوث الإسلامية للنشر.
- طه حسين، في الشعر الجاهلي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٢٦م، دار الكتب المصرية.
- نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م، دار سينا للنشر.
- نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، المركز الثقافي العربي.
- محمد شحرور، الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٢م، دار الأهالي.